بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 02 سبتمبر 2021

في الليبرالية والليبرالية الجديدة: موقف ميشيل فوكو

الزواوي بغوره
باحث جزائري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

في الليبرالية والليبرالية الجديدة: موقف ميشيل فوكو[1]

1- مجلة ألباب العدد13

ملخص:

ثلاثة معطيات تسوغ البحث في موضوع موقف ميشيل فوكو من الليبرالية والليبرالية الجديدة؛ الأول موضوعي يتمثل في ما قدمه في كتابين هما: (الأمن، الإقليم، السكان) و(مولد السياسة الحيوية)، والثاني تحليلي يتصل بعلاقة مفهوم الليبرالية، بوصفه شكلاً من أشكال الحكم بفلسفته السياسية والاجتماعية، والثالث نقدي يتعلق بمختلف القراءات التي قُدِّمت حول تحليلاته لليبرالية، وهو ما يؤدي إلى طرح سؤالين أساسيين على الأقل: ما مفهوم ميشيل فوكو لليبرالية والليبرالية الجديدة؟ وما قيمته في الفلسفة السياسية والاجتماعية المعاصرة؟

للإجابة عن هذين السؤالين، حلَّلنا أهم الأفكار التي قدمها في الكتابين، ولا سيّما ما تعلق بتحليله للمدرسة الفزيوقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر، ومدرسة فرايبورغ (école de Fribourg) الألمانية، أو ما يُعرف بالليبرالية المنظمة، ومدرسة شيكاغو (école de Chicago) الأمريكية، أو ما يعرف بالليبرالية الجديدة في القرن العشرين، وما شكّلته هذه المدارس من تحولات في فهم الاقتصاد الذي أصبح عنصراً محدداً في فن الحكم الجديد، الذي اصطلح عليه بالحكمانية الليبرالية مقارنةً بحكمانية داعي المصلحة العليا للدولة. وبعد هذه الخطوة التحليلية، حاولنا أن ننظر نظرة نقدية في مجمل هذه الأفكار، وذلك من زاويتين متكاملتين؛ زاوية داخلية متصلة بفلسفته السياسية والاجتماعية ومتمحورة حول مفهوم الحكمانية، وزاوية خارجية رصدنا فيها أهم الانتقادات والتعليقات التي صاحبت صدور الكتابين، مؤكدين، في الخاتمة، أهم النتائج التي تبيّن قيمة تحليلات فوكو لليبرالية والليبرالية الجديدة.

«ليست الليبرالية إيديولوجيا أو مثالاً (...) وإنما هي شكل من الحكم في غاية التعقيد. ومن واجب المؤرّخ أن يدرس كيف تعمل، وبأي ثمن، وبأية وسائل، وهذا، بطبيعة الحال، في حقبة معينة، وفي وضعية تاريخية محددة»[1]. م. فوكو.

ثلاثة معطيات تسوغ البحث في موضوع موقف ميشيل فوكو من الليبرالية والليبرالية الجديدة؛ الأول موضوعي يتمثل في ما قدمه في كتابين هما: (الأمن، الإقليم، السكان) و(مولد السياسة الحيوية)، والثاني تحليلي يتصل بعلاقة مفهوم الليبرالية بوصفها شكلاً من أشكال الحكم بفلسفته السياسية، والثالث نقدي يتعلق بمختلف القراءات التي قُدِّمت حول تحليلاته لليبرالية. وهذا يؤدي إلى طرح سؤالين أساسيين على الأقل: ما مفهوم ميشيل فوكو لليبرالية والليبرالية الجديدة؟ وما قيمته في الفلسفة السياسية والاجتماعية المعاصرة؟

أوّلاً: في مفهوم الليبرالية والليبرالية الجديدة

استعمل ميشيل فوكو مفهوم الليبرالية في دروسه عام (1977-1978) الموسومة بـ: (الأمن، الإقليم، السكان)؛ وذلك في سياق تحليله النظرية الفزيوقراطية[2] في الاقتصاد السياسي، وما سمّاه السياسة الحيوية القائمة على جاهزية الأمن (dispositive de sécurité)، أو آلية الأمن (mécanisme de sécurité) في مقابل القانون والانضباط. يقوم التصور الفزيوقراطي للسياسة والاقتصاد على نوع من الفيزياء التي تعني الواقع، باعتباره المعطى الوحيد الذي على السياسة أن تتعامل معه. وفي تقديره، إن هذا التصور لا يمكن فصله «عن المبدأ العام لما نسميه بالليبرالية»[3].

وتفيد الليبرالية، في هذا السياق، حرية الحركة تحقيقاً لقاعدة آدم سميث المعروفة (دعه يعمل، اتركه يمر). وهذا يعني، في نظر فوكو، ترك الواقع ينمو ويتطور وفقاً لآلياته الخاصة. ويُعبَّر عن هذه الآلية الخاصة بالحرية، أو ما سماه إيديولوجية الحرية (idéologie de liberté)[4]؛ لأن الحرية تعدّ شرطاً أساسياً لتطوير الأشكال الحديثة للرأسمالية. ولكن، في الوقت الذي شُرع في تطبيق الحرية في القرن الثامن عشر، طبقت أيضاً تقنيات انضباطية على مختلف الفئات الاجتماعية، محددة بذلك الحرية وممارستها، وكما يقول: «لا يمكن لنا، بالطبع، أن نحرر الأفراد دون أن نطوّعهم»[5]. ولقد حلّل هذه الجاهزيات (dispositifs)

1- Michel Foucault, Postface, in Dits et écrits 1954-1988, vol. IV, Paris, Gallimard, p.34

2- الفزيوقراطية أو المذهب الطبيعي في الاقتصاد، ظهر في فرنسا في القرن الثامن عشر، ويتميز بالدعوة الى حرية التجارة، واعتبار الأرض المصدر الأساسي للثروة. من أشهر علمائها ميرابو (Mirabeau).

3- Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, Cours au Collège de Frnce.1977-1978, Paris, Gallimard-Seuil, 2004, pp.48-49

4- Ibid., p.49

5- Michel Foucault, Entretien avec Michel Foucault, in Dits et écrits 1954-1988, vol. IV, Paris, Gallimard, p.92

الانضباطية بالتفصيل في كتابه (المراقبة والمعاقبة) (1975)، وهو ما أكده في تحليله ظهور الليبرالية في القرن الثامن عشر. يقول: «علينا أن نفهم هذه الحرية التي هي إيديولوجيا وتقنية في الحكم في الوقت نفسه ضمن تغيرات وتحولات السلطة. وبشكل خاص ومحدّد، فإن هذه الحرية ليست شيئاً آخر غير التلازم والترابط في جاهزيات الأمن»[6]. والسبب في ذلك أن هذه الجاهزيات لا يمكنها أن تعمل دون شرط الحرية المتمثل في حرية الحركة والتنقل، سواء بالنسبة إلى الأفراد، أم البضائع. مما يعني أن مضمون الحرية، في هذه الليبرالية، اقتصادي منظوراً إليه ضمن جاهزيات الأمن، باعتبارها آلية أساسية في السياسة أو السلطة الحيوية (biopouvoir/biopolitique)[7]. وبهذا المعنى، إن الحرية ليست إيديولوجية بشكل أساسي وخاص؛ أي مجموعة من الأفكار التي تسوغ نظاماً سياسياً فحسب؛ إنما هي «أوّلاً، وقبل كلّ شيء، تكنولوجيا السلطة»[8].

يتبين من هذا التحليل الأولي، أن الليبرالية، في نظر ميشيل فوكو، ترتبط، أوّلاً، بالاقتصاد في صورته الفزيوقراطية، وثانياً بمفهوم للحرية الاقتصادية أكثر منه بالحرية السياسية، وثالثاً بشكل من أشكال السلطة، ألا وهو السلطة الحيوية ومعاييرها التي حللها في دروسه عام (1977-1978)، قبل أن ينتقل إلى دراسة أشكال السلطة منذ عصر النهضة، حيث صاغ مفهوماً جديداً يشمل مختلف أشكال السلطة التي درسها، ولا سيّما السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية، ونعني بذلك مفهوم الحكمانية (gouvernementalité)[9] الذي أصبح يشمل مختلف فنون الحكم التي درسها في الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة، وهي السلطة الرعوية (pouvoir pastoral)، وداعي المصلحة العليا للدولة (raison d'Etat)، والحكم الليبرالي وتقنياته المختلفة.

يرى ميشيل فوكو أن تحليل مشكلة الحبوب، ووسائل تجنب الجدب والقحط والمجاعة، في القرن الثامن عشر، قد أدى إلى رسم صورة جديدة للحكم تختلف عن تلك التي كانت سائدة باسم داعي المصلحة العليا

6- Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, op-cit., p.50

7- استعمل فوكو مفهوم السلطة الحيوية قبل هذا التاريخ، وذلك في كتابيه: يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت/ لبنان، 2003، ص 242-252. وإرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت/ لبنان، 1990، ص141-159.

8- Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, op-cit., p.50

9- Ibid., p.111

المقصود بهذا المصطلح فن الحكم، أو فنون الحكم المختلفة، وتحديداً حكم وقيادة سلوك وتصرفات الآخرين. ويتكوّن، في نظر ميشيل فوكو، من ثلاثة عناصر هي: أولاً مجموع المؤسسات والإجراءات والحسابات التكتيكية التي تسمح بممارسة السلطة الخاصة بالسكان. وثانياً تلك القوة التي تؤدي إلى حكم الآخرين...إلخ. وثالثاً، العملية التي سمحت بالانتقال من دولة العدل في العصور الوسطى إلى الدولة الإدارية في عصر النهضة. ولمزيد من التفصيل، انظر:

Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, pp.112-113

أمّا بالنسبة إلى ترجمته إلى اللغة العربية، فقد اعتمدنا ترجمة محمد ميلاد. انظر: ميشيل فوكو، دروس، ترجمة محمد ميلاد، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء/ المغرب، 1994

للدولة ودولة الشرطة (Etat de police)[10]. والذين نقدوا هذا الشكل من الحكم هم علماء الاقتصاد وليس علماء القانون، رغم محاولة هؤلاء الأخيرين نقد السلطة المطلقة للحكم الملكي، ومحاولة الحدّ منها باسم الحقوق الطبيعية، إلا أن ذلك لا يماثل ما قام به الاقتصاديون، الذين لم يكتفوا بنقد دولة داعي المصلحة العليا أو دولة الشرطة، وإنما قدَّموا فناً جديداً في الحكم يتمثل في داعي المصلحة الاقتصادية الذي حلّ محل داعي المصلحة العليا للدولة، وعدَّل من مضمونه، ولكنه بقي ضمن الإطار العام لداعي المصلحة العليا، بما أنه يقوم على تقوية الدولة اقتصادياً، سواء في علاقاتها الخارجية أم الداخلية.

والعنصر الأساسي في هذا الاقتصاد هو مفهوم الطبيعة وآلياتها. فمثلاً، إذا تركنا الأسعار ترتفع بشكل طبيعي، فإنها ستصل إلى حدٍّ معيّن ثم تتوقف؛ وهذا يعني أن مفهوم الطبيعة لا يحيل إلى العالم الخارجي المادي، وإنما إلى العلاقات الخاصة القائمة بين الناس منظوراً إليها على أنها علاقات طبيعية وعفوية لعمليات التبادل والعمل والإنتاج داخل مجتمع طبيعي. وهذا هو المفهوم الذي جعل منه الاقتصاديون مجالاً للأشياء والموضوعات والتحليل والمعرفة والتدخّل.[11]

وفي تقدير ميشيل فوكو، إن هذا المجتمع الطبيعي، أو المجتمع بوصفه حقلاً للطبيعة الخاصّة للإنسان، الذي سنسميه لاحقاً المجتمع المدني (société civile)، يعني، من بين ما يعني، أنه ليس ناتجاً أو محصلةً من محصلات الدولة، ولكنه أصبح ملازماً وضرورياً للدولة. ويعدّ ظهوره بمثابة التغير الأساسي في داعي المصلحة العليا للدولة، مرفقاً بمعرفة علمية جديدة، هي الاقتصاد السياسي باعتباره «معرفة بالعمليات التي تربط التغيرات القائمة بين الثروات والسكان، وتصنيفها في ثلاثة محاور هي: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك»[12]. وتعدُّ هذه المعرفة الاقتصادية ضرورية للحكم الجيد؛ لأن أيّ حكم لا يهتم بها، وبشروطها، مآله الفشل والإخفاق، وهو ما أدى إلى ظهور علاقة خاصّة وجديدة بين المعرفة والسلطة، أو بين العلم والحكم.

والعنصر الذي عزز هذه العلاقة هو عنصر السكان (population)، باعتباره واقعة خاصة ومرتبطة بإمكانات العمل والأجور والأسعار، وله قواعده الخاصة في التحول والتنقل تماثل قواعد الثروة في طبيعتها، ولكن، وعلى خلاف الثروة. إن لعنصر السكان جانبه العفوي المتمثل في إقامة علاقات طبيعية فيما بين السكان أنفسهم لا تتصل بالضرورة بتلك العلاقات التي تقيمها الدول، بما أنها علاقات عفوية وقائمة أيضاً على المصلحة أو المنفعة.

10- Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, op-cit, p.355

11- Ibid., p.357

12- Ibid., p.358

ينجم عن هذا تغيُّر في شكل الحكم ناتج عن خضوع العمليات الاقتصادية والسكانية للطبيعة، ويتفق مع «احترام العمليات الطبيعية، أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار»[13]. وهذا يعني أن تدخل الحكومة سيكون محدوداً، ولكنه، مع ذلك، يتطلب تسييراً يهدف أساساً إلى إفساح المجال للحركة الطبيعية للأشياء. ولا يتسنى تسيير السكان بشكل طبيعي إلا بآليات وجاهزيات أمنية. وبتعبير آخر، إن وظيفة الدولة أصبحت تتمثّل في ضمان الأمن للظواهر الملازمة للاقتصاد والسكان. من هنا، تظهر الحرية ليست بوصفها:

«حقوقاً شرعية للأفراد في مقابل الحكم وتجاوزاته، ولكنها أصبحت عنصراً لا غنى عنه للحكم نفسه. فلم يعد ممكناً الآن الحكم إلا بالشرط الفعلي للحرية، أو، على الأقل، ببعض أشكال الحرية التي يجب احترامها. ولا يعني عدم احترام الحرية القيام بتجاوزات بالنسبة إلى القانون، ولكن، وبشكل خاص، يعني عدم الحكم كما يجب. من هنا أصبح إدماج وإدخال هذه الحريات والحدود الخاصة بها داخل حقل الممارسة الحكومية شرطاً لازماً».[14]

وهذا يعني، أن الحرية أصبحت تمثل حدًّاً بالنسبة إلى الحكم الحديث المتمثل في الحكم الليبرالي، سواء من جهة المجتمع المدني المقابل للدولة، أم من حيث هي عنصر ملازم للحكم نفسه.

والحقُّ، أنه إذا كان فوكو قد أشار إلى الليبرالية، في دروسه عام (1977-1978)، إشارةً أوليةً وتاريخيةً، وذلك في محاولته تحديدَ أشكال الحكم، ولا سيّما السلطة الحيوية، ضمن مفهوم عام وكلّي هو مفهوم الحكمانية، فإنه قد حلّل بالتفصيل موضوع الليبرالية والليبرالية الجديدة في دروسه عام (1978-1979) الموسومة بـ: (مولد السياسة الحيوية)، وهو عنوان لا يعكس مضمونه، بل نستطيع القول إنه عنوان مغالط؛ لأن مضمونه يدور حول الليبرالية والليبرالية الجديدة، جاعلاً من هذه الليبرالية أرضية وإطاراً لطرح المشكلات الخاصة بالسكان والحياة، أو كما يقول: «ما يجب دراسته الآن هو الطريقة والكيفية التي تُطرح بها المشكلات الخاصة بالحياة والسكان داخل تكنولوجيات الحكم الملازمة للمشكلة الليبرالية، وذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر»[15]، أو كما يقول أيضاً: «يبدو لي أن تحليل السياسة الحيوية لا يمكن القيام به إلا عندما نفهم النظام العام لمصلحة الحكومة الذي حدثتكم عنه، (...)، [و]عندما نعرف هذا النظام الحكماني المسمى ليبرالية نستطيع، فيما يبدو لي، تعيين وتحديد ماذا تكون عليه السياسة الحيوية»[16]. وهذا ما نقرأه ابتداءً من الدرس الرابع حتى

13- Ibid., p.360

14- Ibid., p.361

15- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, Cours au Collège de France.1978-1979, Paris, Gallimard-Seuil, 2004, p.329

ملاحظة: نحيل القارئ إلى النص الفرنسي؛ لأننا لا نملك، مع الأسف، النسخة المطبوعة من هذا الكتاب الذي ترجمناه، وصدر مؤخراً ضمن منشورات منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة/ قطر، 2018

16- Ibid., p.24

الدرس العاشر، حيث حلّل الليبرالية في القرن الثامن عشر، ثم في الاتجاهين الأساسيين لليبرالية الجديدة، ألا وهما الليبرالية الجديدة الألمانية (1948-1962)، أو الليبرالية المنظمة الألمانية (ordo-libéralisme allemande/néolibéralisme)، والليبرالية الجديدة الأمريكية (néolibéralisme américain)، أو مدرسة شيكاغو (école de Chicago)، وخصّ الدرسين الأخيرين للإنسان الاقتصادي والمجتمع المدني. فما مفهومه لليبرالية والليبرالية الجديدة؟

ظهرت الليبرالية في القرن الثامن عشر بوصفها آلية داخلية لها وظيفة الحدّ داخلياً من ممارسة سلطة الحكومة، وليس ضمان قوة النموّ والثروة وقدرة الدولة فحسب؛ أي إنها فنٌّ في الحكم قائم على فكرة (حكم أقل)، أو هي (فنُّ الحكم في حدوده الدنيا)[17]، أو ما سُمّي، في ذلك الوقت، الحكومة الاقتصادية (gouvernement frugal)[18] مقارنةً بداعي المصلحة العليا للدولة.

والميزة الأساسية لهذا الفن الجديد في الحكم هو السوق، ليس بوصفه مجالاً جديداً؛ لأن السوق قديم قدم المجتمعات الإنسانية، وإنما لأنه أصبح يخضع لآليات جديدة طبيعية وعفوية تسمح بتشكل أسعار نسميها مجازاً أسعاراً حقيقيةً، وأكثر من هذا، إنّ السوق هو الذي يقرّر طبيعة الحكومة إن كانت جيدة أو سيئة. وهنا يُطرح سؤال أساسي هو: ما علاقة السوق بالقانون، ولاسيّما ما يتعلق بالسلطة العمومية؟ ما يسوغ طرح هذا السؤال هو أنّ الاقتصاديين في القرن الثامن عشر كانوا علماء وأساتذة في القانون، مثل بيكاريا (Beccaria)، وآدم سميث (Adam Smith)، وبينتام (Bentham)، وهؤلاء نقلوا المناقشة من موضوع السيادة (souveraineté) إلى موضوع الحدّ من الحكومة بوساطة الاقتصاد والسوق تحديداً. وظهر هذا جليّاً في نظرية المنفعة، باعتبارها تقنيةً في الحكم كما طرحتها النزعة الراديكالية الإنجليزية. يقول ميشيل فوكو: «إن المنفعة التي يجب أن تخضع لها المنفعة الحكمانية هي منافع ومصالح، وهي لعبة معقدة بين المنافع الفردية والجماعية، وبين المنفعة الاجتماعية والربح الاقتصادي، وبين توازن السوق ونظام القوة العمومية؛ إنها لعبة معقدة بين الحقوق الأساسية والمستقلة للمحكومين. والحكومة في هذه المصلحة الحكمانية الجديدة هي ذلك الشيء الذي يقوم بدور اللاعب بالمنافع والمصالح»[19]. وليست الليبرالية، في نظره، إلا محاولة للإجابة عن هذا السؤال الأساسي: ما قيمة المنفعة بالنسبة إلى الحكومة وإلى كلّ أعمالها في مجتمع يكون فيه التبادل هو الذي يحدد القيمة الحقيقية للأشياء؟

17- سبق لفوكو أن ناقش فكرة (حكم أقل) في محاضرة له بعنوان: ما النقد؟ انظر: ميشيل فوكو، ما التنوير؟ ترجمة الزواوي بغوره، دار آفاق للنشر، الكويت، ط2، 2016، ص 39. وهو ما يؤكد ارتباط التنوير بالليبرالية على مستوى النقد الذي يشكل، كما نعلم، عنصراً أساسياً في التنوير.

18- انظر:

A. H. Smyth, The Writing of Benjamin Franklin, New York, Macmillan, 1905-1907, vol. VII, p.168.

19- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p.42

نستطيع القول إن تحليلات فوكو في هذه الدروس عبارة عن محاولة لفهم وبيان منزلة العامل الاقتصادي في فنِّ الحكم الجديد، مؤكداً، منذ البداية، أن هذا الفن قد انتشر في البلدان الأوروبية بشكل كامل تقريباً، حيث أصبحت أوروبا تنظر إلى العالم بوصفه سوقاً، وكما يقول: «ولكن هذا الانفتاح للعبة الاقتصادية على العالم يتضمّن بداهةً اختلافاً في الطبيعة وفي المنزلة بين أوروبا وبقية العالم.(...)، حيث تكون اللعبة هي أوروبا، ويكون الرِّهان هو العالم»[20]. يؤكد هذا التوجّه، على سبيل المثال، قانون البحار ومشاريع السلام العالمي، والنظرية الفزيوقراطية في الاقتصاد وعلاقتها بالليبرالية والحريّة بمعناها الطبيعي. يقول: «عندما أستعمل كلمة (ليبرالي)، فإنني أشير، أوّلاً، إلى هذه الممارسة الحكمانية التي بدأت تقام، ولكنها لا تهتم كثيراً باحترام هذه الحرية أو تلك، أو بضمان هذه الحرية أو تلك. إنها تستهلك الحرية بشكل أساسي؛ إنها تستهلك الحرية قياساً على الوجود الفعلي لعدد من الحريات، وبخاصة حرية السوق (...). وإذا كانت هذه المصلحة الحكمانية الجديدة تستهلك الحرية، فإنها، بمعنى ما، ملزمة بإنتاجها. إنها ملزمة بإنتاجها، وبالتالي إنها ملزمة بتنظيمها. وسيقدم الفن الحكماني الجديد نفسه بوصفه تسييراً للحرية، ولكن ليس وفقاً للصيغة الأمرية: (كن حرّاً)، مع ما تتضمّنه من تناقض مباشر(...). إن الليبرالية تعبِّر عن هذا بكل بساطة: سأنتج لك ما تكون به حرّاً، وسأعمل بحيث تكون حرّاً (...). إن الليبرالية، كما أفهمها، تتضمّن، من جهة، أن ننتج الحرية، ومن جهة أخرى إقامة حدّ ورقابة...إلخ»[21].

فمثلاً، تعتمد التجارة الخارجية على مبدأ الحرية وكذلك على القوانين المنظّمة لها، والحال نفسه بالنسبة إلى السوق الذي يقوم على الحرية، ولكنه يمنع من استعمال الاحتكار. وبالإضافة إلى الحدّ القانوني، فإن هذا الفن من الحكم قد أسّس لجاهزيات الأمن، باعتبارها أساس السلطة الحيوية، ولها تكلفتها الاقتصادية والسياسية، يقول: «الحرية والأمن، ولعبة الحرية والأمن، هذا هو ما يكوِّن أساس هذه المصلحة الحكمانية الجديدة نفسها، التي قدّمت لكم سماتها العامة. الحريّة والأمن، هذا هو الذي سينشط من الداخل، بطريقة ما، المشاكل التي أسميها باقتصاد السلطة الخاص بالليبرالية»[22]. والرهان الأساسي لهذه الليبرالية هو «العيش في خطر»[23]، وتعدُّ هذه المخاطر يوميّة؛ لأنها تتعلق بالصحة والعمل والنظافة والجنس...إلخ.

تعرّض هذا الترابط بين الحرية والأمن إلى أزمة، في نظر ميشيل فوكو، في بداية القرن العشرين، وفي سنوات (1925-1930)، ولا سيّما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من صراع بين الليبرالية والاشتراكية. وتندرج الليبرالية الألمانية، التي درسها، ضمن سياق تاريخي محدّد يُعرف بسياسة إعادة البناء، والانتقال من اقتصاد حربي إلى اقتصاد سلمي. وبناءً على معطيات تاريخية وسياسية، توقف ميشيل

20- Ibid., p.57
21- Ibid., p.65
22- Ibid., p.67
23- Ibid., p.68

فوكو عند تلك القرارات التي ظهرت في عام (1948)، والقاضية بحرية الأسعار وتحرير الاقتصاد من إكراهات الدولة، وفي الوقت نفسه تجنّب ما سُمّي (فوضى الدولة)، ومن ثمّ إن الدولة وحدها هي التي تعترف بالحرية الاقتصادية وهي المعنية. وتختلف هذه القرارات عن تلك القرارات التي اتخذتها معظم بلدان أوروبا (الغربية سابقاً) في هذه الفترة، لأنها كانت تطبّق سياسة اقتصادية مستوحاة من آراء الاقتصادي الإنجليزي جون كينز 1883-1946 (John Keynes) القاضية بالتخطيط وتدخّل الدولة.

والنتيجة الأولى والمباشرة، التي خلص إليها فوكو من تحليل عملية البناء الاقتصادي الألماني القائمة على تحرير الاقتصاد من الدولة، هي: «إن الاقتصاد هو الذي أعطى الشرعية للدولة، التي بدورها تعمل على ضمانه»[24]، وهو يماثل ما قامت به النزعة الفزيوقراطية في القرن الثامن عشر، ويختلف معها في الوقت نفسه، ولا سيّما من جهة واقع الدولة الذي كان يغلب عليه، في زمن الفزيوقراطيين، شكل داعي المصلحة العليا للدولة، وواقع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، التي كانت تواجه مشكلة (غياب الدولة). والسؤال المطروح هو: كيف يمكن للحرية الاقتصادية أن تكون تأسيسية وتحديدية، وتضمن قيام الدولة في الوقت نفسه؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب إعادة صياغة عدد من العناصر الأساسية في الليبرالية بوصفها فنّاً في الحكم.

وتحقيقاً لذلك، أجرى تحليلاً لأعمال مجموعة من الاقتصاديين الألمان المؤسّسين لما يُعرف بمدرسة فرايبورغ (école de Fribourg) أو الليبرالية المنظّمة، ومنهم: والتر أوكن (Walter Euken)[25]، وفرانز بوهم (Franz Bohm)[26]، ومولر -أرماك (Muller-Armack)[27]، وبعض المساعدين من غير الألمان، وأهمهم النمساوي فون هايك (Von Hayek)[28]. وكان من أهداف هؤلاء الاقتصاديين، كما يرى فوكو، تحقيق ذلك الهدف المتمثل في تأسيس شرعية الدولة انطلاقاً من فضاء حرية الشركاء الاقتصاديين، وذلك ردّاً على التخطيط الاقتصادي الذي اتبعته النازية قبل اندحارها، ونقداً للمخططات الاقتصادية القائمة، ولا سيّما المخططات السوفييتية والكينزية في إنجلترا وأمريكا. ولقد خلص هؤلاء الاقتصاديون إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في

24- Ibid., p.86

25- والتر أوكن (1891-1950): رئيس المدرسة الليبرالية الجديدة الألمانية (مدرسة فرايبورغ)، عرض مواقفه في مجلة (Ordo) أو (النظام)؛ لذا سميت الليبرالية الألمانية الليبرالية المنظّمة نسبة إلى هذه المجلة التي نشر فيها معظم الاقتصاديين الألمان المشكلين للاتجاه الليبرالي في ألمانيا.

26- فرانز بوهم (1895-1977): مستشار قانوني في وزارة الاقتصاد من (1925-1932). درس القانون في جامعتي فرايبورغ وبينا بين (1933-1938)، لكنّه استقال بحكم معارضته السياسة المناهضة للسامية. بعد الحرب، أصبح وزيراً للشؤون الثقافية في حكومة هيس (Hesse) (1945-1946)، ثمّ أستاذاً للقانون المدني والاقتصادي في جامعة فرانكفورت. وكان عضواً في البرلمان من (1956 إلى 1965)، وأدّى دوراً فعّالاً من (1948 إلى 1971) في المجلس العلمي لـفرانكفورت.

27- ألفرد مولر أرماك (1901-1978): عمل أستاذاً مساعداً للاقتصاد في جامعة كولون منذ (1926)، وحصل على كرسي الأستاذية في مونتسر في (1940)، ثم عاد من جديد إلى كولون في (1950). عمل من (1952-1963) مديراً في وزارة الاقتصاد وكاتباً للدولة للمشكلات الأوروبيّة.

28- فريدريك فون هايك (1899-1992): درس القانون والعلوم السياسية في فيينّا، ثم أصبح مديراً لمعهد فيينّا للأبحاث الاقتصادية. عُيّن أستاذاً للعلوم الاجتماعية والأخلاقية في جامعة شيكاغو في عام (1952)، ثم عاد إلى ألمانيا في (1962)؛ حيث أنهى مسيرته العلمية في جامعة فرايبورغ، بعد أن نال جائزة نوبل للاقتصاد عام (1974).

التمييز بين سياسة ليبرالية وأيّ شكل من أشكال التدخّل مهما كان ليّناً على الطريقة الكينزية، أو قاسياً على الطريقة الاشتراكية. وهذا يعني أنهم أدخلوا تحوّلاً في مفهوم الليبرالية نفسه، حيث وضعوا الدولة تحت رقابة السوق بدلاً من وضع السوق تحت رقابة الدولة.

ولكن، ما يجب الانتباه إليه هو أن السوق، إذا كان مفهوماً في الليبرالية الكلاسيكية يمثل فضاءً حرّاً للتبادل، فإنه قد أصبح في الليبرالية الجديدة الألمانية فضاءً للمنافسة بوصفها الضامن لعقلانية الاقتصاد، وليس وفقاً للمبدأ العام المعروف «دعه يعمل». ثمّ إن الذي يميز الليبراليين الجدد الألمان هو رفضهم لفكرة المنافسة في صورتها الطبيعية التي تظهر في العمليات العفوية للسوق، وإقرارهم بأن المنافسة ليست معطىً طبيعياً، وإنّما هي بنية صورية تتطلّب شروطاً أساسية؛ أوّلها وأهمها فنٌّ في الحكم يعمل على تأسيسها، وبتعبير آخر، يجب على الحكومة أن تتابع اقتصاد السوق من أوله إلى آخره. وكما يقول: «يجب الحكم من أجل السوق بدلاً من الحكم بسبب السوق. وفي هذه الحالة، فإنكم ترون أن العلاقة التي حدَّدتها الليبرالية في القرن الثامن قد تمّ قلبها كليةً»[29].

لهذا السبب رفض فوكو الأطروحة القائلة إن الليبرالية الجديدة مجرّد تنشيط لليبرالية الكلاسيكية؛ أي ليبرالية آدم سميث، مع مضاعفة الجانب السلعي، ليؤكد أنّها مختلفة. فما هي تلك الجوانب المميزة لليبرالية الجديدة، التي تجعلها مختلفة عن الليبرالية الكلاسيكية؟ تتميز الليبرالية الجديدة الألمانية بتقديم نظرية في المنافسة، ممّا يتطلّب وجود حكومة (نشطة)؛ أي تتدخل لصالح المنافسة، وهو عنصر مغاير كليةً لليبرالية الكلاسيكية. ولقد أجرى فوكو تحليلاً مفصّلاً لخطابات عديدة، أهمّها ما صدر عن مؤتمر باريس في عام (1938) الذي سُمِّي مؤتمر أحد الاقتصاديين الألمان الليبراليين، ألا وهو والتر ليبمان (Walter Lippmann). ومن هذه الخطابات نُشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ما قاله كلٌّ من أوكن: «الدولة مسؤولة عن النشاط الاقتصادي»، وفرانز بوهم: «على الدولة أن تُخضع الصيرورة الاقتصادية»، وميكش (Miksch): «يمكن أن يكون عدد التدخلات الاقتصادية في هذه السياسة أكبر منه في السياسة التخطيطية، ولكن الطبيعة هي المختلفة»[30].

كما تختلف هذه الليبرالية الجديدة عن الليبرالية الكلاسيكية في منظورها للاحتكار، وفي اعتمادها على مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتقريرية، وبسياسة اجتماعية محدّدة، لا ترى في البطالة مرضاً اجتماعياً، أو إعاقةً أو تهميشاً، ولكنّها ترى في البطّال عاملاً في حالة الانتظار. وأكثر من هذا، ترى أن نسبة من البطالة

29- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, . p.125

30- نقلاً عن:

F. Bilger, La pensée économique libéral de l'Allemagne contemporaine, Paris, Librairie Générale de Droit, 1964, p.182

في الاقتصاد الليبرالي أمر ضروري، وأنّ ما يجب العمل عليه ليس تحقيق ما يُسمى توفير العمل للجميع، وإنّما العمل على استقرار الأسعار، وإضفاء الطابع الاجتماعي على بعض المواد الاستهلاكية، وهو ما أدى إلى ظهور ما يُسمّى الاستهلاك الاجتماعي، علماً أنّ هذه السياسة الاجتماعية لا تجعل من المساواة هدفها؛ بل العكس، تترك للتفاوت دوره. لذلك، إن ما يميز هذه الليبرالية الجديدة ليس تدخلها في الاقتصاد بجملة من الإجراءات التي تسهل المنافسة فحسب، وإنّما تدخلها في المجتمع، يقول: «إن المجتمع المنظّم وفقاً للسوق، والذي يفكر فيه الليبراليون الجدد هو المجتمع الذي يجب أن يكون مبدؤه المنظّم ليس تبادل السلع، وإنّما هو آليات المنافسة.(...). ولا يتعلّق الأمر بمجتمع السوق العام، وإنّما بمجتمع المؤسسة.(...)، والإنسان الاقتصادي (homo oeconomicus) الذي نريد تأسيسه ليس هو إنسان التبادل، وليس هو إنسان الاستهلاك، وإنما هو إنسان المبادرة الاقتصادية والمؤسسة والإنتاج»[31]؛ وذلك لأن هدف السياسة الاجتماعية ليس إلغاء الآثار المضادة اجتماعياً للمنافسة، وإنّما إلغاء الآليات المناهضة للمنافسة التي يمكن أن يثيرها المجتمع. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من سنّ تشريعات وقوانين أساسية. ولقد استند فوكو، في هذه المسألة، إلى رأي أحد المشاركين في مؤتمر ليبمان المُشار إليه سابقاً، الذي قال: «ليس النظام الليبرالي نتيجة فقط للنظام الطبيعي العفوي، كما أعلن عن ذلك عديد المؤلفين حول قوانين الطبيعة في القرن الثامن عشر، ولكنّه أيضاً نتيجة لنظام تشريعي يفترض تدخلاً قانونيّاً من الدولة»[32].

بناءً على هذا التحليل، خلص ميشيل فوكو إلى أن الليبرالية الألمانية الجديدة قد تمكّنت من الانتشار في كلٍّ من فرنسا وأمريكا بأشكال مختلفة؛ حيث خصَّ جزءاً من الدرس للنموذج الفرنسي؛ أمّا النموذج الأمريكي، فخصه بثلاثة دروس. وفي تقديره، إن النموذج الألماني في فرنسا انتشر بشكل بطيء، وفي ظلّ أزمة دائمة وصعوبات جمّة؛ لذا اكتفى بتحليل السياسة الاجتماعية للرئيس جيسكار ديستان؛ أمّا في أمريكا، فإن النموذج الألماني كان جزءاً من النظام السائد، وهنالك جملة من العلاقات التاريخية، بما فيها بعض علماء مدرسة فرايبورغ الذين أسهموا في تأسيس الليبرالية الأمريكية الجديدة، وأهمهم فون هايك. ولقد انطلق النموذج الأمريكي من الأرضية نفسها التي انطلق منها النموذج الألماني؛ أي نقد النزعة الكينزية وبرنامج بفريدج (plan Beveridge)، وظهر بشكل جلي في المدرسة المعروفة بمدرسة شيكاغو. وبعد رصده بعضَ الاختلافات التاريخية بين الليبرالية الجديدة الأوروبية والأمريكية، توقف ميشيل فوكو عند موضوعين أساسيين هما الرأسمال البشري، ومسألة الجريمة والانحراف.

تتمثل أهمية موضوع الرأسمال البشري في عملية تطبيق التحليل الاقتصادي في مجال جديد هو المجال البشري. كان الاقتصاد الكلاسيكي يدور حول ثلاثة مواضيع هي: الأرض، والرأسمال، والعمل، إلا أن

31- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p.152

32- Ibid., p.167

موضوع العمل لم يُدرس كفايةً، وهو ما حاول تقديمه ثيودور شولتز (Theodor Schultz)[33]؛ وذلك من خلال عملية تحويل علم الاقتصاد إلى علم للسلوك البشري، الذي يدرس العلاقة بين الغايات والوسائل النادرة، حيث ينظر إلى العمل على أنه رأس مال، وهو ما يختلف اختلافاً واضحاً وصريحاً مع التصوّر الماركسي للعمل؛ حيث يمكن القول إن الليبرالية الجديدة الأمريكية تشكّل نوعاً من العودة إلى مفهوم الإنسان الاقتصادي الذي يظهر في شخص المقاول وصاحب المشروع الاقتصادي والمؤسسة الحرّة. ولكن ما يميّز تحليل العمل بوصفه رأس مال هو الوقوف عند الجوانب الوراثية البيولوجية للعمل والجوانب التكوينية الاجتماعية وعوائدها الاقتصادية والسياسية في الوقت نفسه، ولا سيّما في المجال التربوي والتعليمي، يقول: «عندما يطرح مجتمع ما على نفسه مشكلة تحسين رأسماله البشري عموماً، فإنه لا يمكن له أن لا ينتج مشكلة الرقابة، والتصفية، وتحسين الرأسمال البشري للأفراد، وذلك وفقاً للطرق والأساليب المتّبعة في الإنجاب. وعليه، فإنه باسم التنشئة، والتنمية، والتراكم، وتحسين الرأسمال البشري، تطرح المسألة السياسية في استعمال علم الوراثة».[34]

ولعلّ أهم ما يميز فكرة الرأسمال البشري ارتباطها بمفهوم الإنسان الاقتصادي، الذي يتميز باتباعه لمصلحته، وباعتماده على قاعدة «دعه يعمل». على أنّ ما يجب الإشارة إليه هو أن الإنسان الاقتصادي أصبح يُنظر إليه بوصفه شريكاً، وعنصراً محدّداً في داعي المصلحة العليا الجديدة للحكمانية كما تشكّلت في القرن الثامن عشر، ثمّ مع التحولات التي عرفها في الليبرالية الجديدة، التي بدأت مع ميراث التجريبية الإنجليزية عند جون لوك وديفيد هيوم، ومفهومها للذات القائم على مفهوم المصلحة أو المنفعة (intérêt)، حيث أصبحنا نتحدث عن الذات النفعية، أو الذات بوصفها مبدأً للمنفعة.

تختلف الذات النفعية عن الذات القانونية القائمة على فكرة العقد الاجتماعي في أنها لا تتخلّى عن حقّها عندما تتخلى الذات القانونية عن بعض حقوقها مقابل قيام العقد. فلا يمكن أن نطلب من الذات النفعية التخلّي عن بعض منافعها. وأكثر من هذا، إن إشكالية الإنسان الاقتصادي تطرح على السلطة وممارسة السلطة نمطاً آخرَ من الأسئلة المختلفة تماماً عن تلك التي يطرحها الإنسان القانوني، أو الذات القانونية. ولا يتردّد فوكو بأن يصفها بالراديكالية، مستعيناً في ذلك بآراء المؤرّخ والفيلسوف الفرنسي كوندرسيه (Condorcet)، والمؤرّخ فيرغسون (Ferguson)، والاقتصادي آدم سميث ومبدأه في (اليد الخفية) الملازمة للإنسان الاقتصادي، التي تفيد ذلك الجانب غير المرئي في العملية الاقتصادية، وتقوم بدور الحدّ للحكم والإنسان الاقتصادي على حدٍّ سواء، وهذه هي: «اللحظة التي يكون فيها الاقتصاد السياسي قادراً على أن يكون

33- ثيودور شولتز (1902-1998) أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو من 1946 إلى 1974. حائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979. من أهم أعماله:

Il n'est de richesse que d'hommes. Investissement humain et qualité de la population. trad. J. Challali, Paris, Bonnel, 1983

34- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p.235

نقداً للعقل الحكماني (raison gouvernementale)»[35]؛ أي لا يستطيع الحكم معرفةَ العملية الاقتصادية في كليتها؛ لأنها تنفلت منه بطريقة ما، ومن ثمّ عليه أن يمارس سلطة مغايرة عن السلطة السياسية التي كان يمارسها حتى ذلك الحين. وعليه، كما يقول: «يجب على الحاكم أن يكون أمام السوق، وأمام العملية الاقتصادية، ليس كما الذي يملك السلطة المطلقة في القرار، وإنما يجب أن يكون مثل المهندس الذي يكون أمام الوقائع الهندسية؛ بمعنى، عليه أن يعترف بالبداهة التي تضعه في موقف سلبي بالنسبة إلى الضرورات الباطنية أو الداخلية أو الملازمة للعملية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يكون حارساً، ونوعاً ما مراقباً، أو بالأحرى يكون معايناً شاملاً ودائماً لهذه العملية الاقتصادية»[36]. وهذا ما يؤدّي إلى الحدّ من نشاط الحاكم في كلّ ما يتعلق بالسوق في هذه الحالة، ثمّ إنّ العنصر الجديد الذي يتدخّل بين العملية الاقتصادية والسياسية هو المجتمع المدني باعتباره مفهوماً في (تكنولوجيا الحكمانية). وهذا يعني أن الإنسان الاقتصادي والمجتمع المدني عنصران مترابطان ويشكلان ما سمّاه (تكنولوجيا الحكمانية الليبرالية). ويستند فوكو في تحليله مفهومَ المجتمع المدني على ما قدمه فيرغسون في كتابه (مقال في تاريخ المجتمع المدني). وبعد أن توقف عند عدد من مميزاته، أكّد أن المجتمع المدني هو الذي: «يدخل ضمن اللعبة الخاصة بعلاقات السلطة، ولمّا ينفلت منها، بحيث يولد وينشأ شيءٌ ما على الحدّ الفاصل بين الحكام والمحكومين»[37].

ثانياً: في منزلة وقيمة تحليل فوكو لليبرالية في الفلسفة السياسية والاجتماعية المعاصرة:

لا شكّ في أنّ ثمّة سؤالاً مشروعاً يفرض نفسه على كلّ من يقرأ ما طرحه فوكو من أفكار في الليبرالية، وهو: ما فائدة وقيمة هذا التحليل أو الوصف أو التشخيص لليبرالية والليبرالية الجديدة؟ ما الذي يريد أن يقدّمه من خلال هذا التحليل الذي خصّه بسنتين من سنوات تدريسه في الكوليج دو فرانس، وظهر في كتابين بالإضافة، طبعاً، إلى مقالات وأحاديث وحوارات عديدة تناول فيها هذه المسألة؟ هل هو مجرد تحليل تاريخي خالص؛ بمعنى هل نحن إزاء كتابة تاريخ لليبرالية من منظور مغاير يعتمد على الاقتصاد وآثاره؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يرقى ما قدّمه إلى تاريخ اقتصادي لليبرالية، أو هو مجرّد فصل من فصولها؟ أو أنّ الأمر على خلاف ذلك؛ أي يتجاوز فكرة كتابة تاريخ الليبرالية، بما أنه يريد، كما قال، مناقشة مسائل الحاضر، بل أكثر من هذا ما دمنا نقرأ في بداية درسه طرحاً لتصوّرٍ عامٍ لعمله الفلسفي يتساءل فيه عن منزلة تحليله للّيبرالية في فلسفته؟ ثمّ، كيف نفهم هذا الكم الهائل من الدراسات الشارحة والناقدة على حدٍّ سواء لموضوع الليبرالية عنده، وكلّها تتساءل، بطريقة ضمنية أو صريحة، عن قيمة التحليلات التي قدّمها؟

35- Ibid., p.286

36- Ibid., p.297

37- Ibid., p.301

ليس في نيّتنا رسم لوحة مفصلة للمناقشات التي صاحبت ظهور نصوص فوكو حول الليبرالية؛ لذا سنكتفي بالنظر في الموضوع من زاويتين مختلفتين، لكنهما، في تقديرنا، متكاملتان. نسمّي الأولى الزاوية الداخلية، ننظر من خلالها إلى مكانة تحليله لليبرالية ضمن المسار العام لفلسفته، ولاسيّما فلسفته السياسية والاجتماعية؛ ونسمّي الزاوية الثانية الخارجية، نحاول فيها النظر في بعض القراءات النقدية التي قُدِّمت في هذا الموضوع.

لا شكّ في أننا نجد عند فوكو استعمالاً عامّاً لليبرالية سابقاً لتحليلاته التاريخية والنظرية، ومنها ربط الليبرالية بالتحرّر، والمثال على ذلك وصفه الأطباءَ في عصر النهضة والعصر الحديث بالليبرالية، وذلك بالنظر إلى موقفهم من الشعوذة التي تحوَّلت إلى موضوع للبحث بدلاً مما كانت عليه في العصر الوسيط موضوعاً للإبعاد والاقصاء؛ حيث أصبح النقاش يدور حول معرفة ما إذا كان المشعوذ مريضاً أم لا[38]؟ أو في حديثه عن حركة المثليين ومناصرة الليبراليين لهم، ومعارضة المحافظين لهم. ولعلّ في موقف الليبراليين من هذه الفئة الاجتماعية يكمن الدافع الذاتي الذي جعل فوكو ينتصر لليبرالية كما تذهب بعض القراءات التي سنشير إليها لاحقاً[39].

وإذا كانت هذه الاشارات أوّليّة وعامّة، فإنّ ما يجب استحضاره، في كلّ مناقشة لفلسفته، هو أن المجال الأساسي لمعظم أعماله وأبحاثه يدور في فترة زمنية اصطلح عليها بالعصر الكلاسيكي، وتتكون من القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتُعدُّ هذه الفترة في التاريخ السياسي بداية لظهور ما أصبح يُعرف اقتصادياً بالرأسمالية، وسياسياً وأخلاقياً بالليبرالية. لذلك، فإنّ السؤال الذي يجب طرحه هو: ما الجديد الذي يحمله كتابا: (الأمن، الإقليم، السكان) و(مولد السياسة الحيوية) بالنسبة إلى فلسفته السياسية والاجتماعية على وجه التحديد؟

يبدو جليّاً أنّ الجديد الذي يحمله هذان الكتابان يتمثل في تحليله الدولةَ، ولا سيّما ممارسات الدولة، أو ما سمّاه الدولنة (étatisation)؛ أي العمليات التي تقوم بها الدولة، ولا سيّما في المواضيع التي بحث فيها، كالجنون والمرض العقلي والانحراف والجنس. وهذا يعني أنه لا يجري التحليل انطلاقاً من الدولة وبنيتها ووظيفتها، ولا يستنتج هذه الموضوعات/الظواهر انطلاقاً من الدولة، والسبب في ذلك هو أنّ: «الدولة ليست في ذاتها مصدراً مستقلّاً عن السلطة. ليست الدولة شيئاً آخرَ غير الأثر، والمسار، والجزء المتحرّك لحالة الدولنة (étatisation)، أو للدولنة الدائمة»[40]. فهل يعني هذا أن فوكو يماثل بين الدولة والحكم؟ يبدو من خلال تحليلاته أن مضمون الدولة هو الحكم أو السلطة، وأن الدولة ليست إلا الشكل الخارجي. أمّا السلطة،

38- Michel Foucault, Entretien avec Michel Foucault, in Dits et écrits 1954-1988, V. II, Paris, Gallimard, p.173

39- Michel Foucault, La loi de la pudeur, in Dits et écrits 1954-1988, V. III, op-cit, p.764

40- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit.p.79

فتمثل المضمون الفعلي للدولة. من هنا اختار مفهوماً جديداً مغايراً للدولة، لكنّه قريب من الحكم والسلطة، ألا وهو مفهوم الحكمانية، الذي هو عبارة عن الاسم الآخر للسلطة، بما أنه يقول: «إن لفظ السلطة ذاته لا يعني شيئاً آخرَ سوى تعيين وتحديد مجال من العلاقات التي يجب تحليلها كلّها، وهو ما اقترحت تسميته بالحكمانية؛ بمعنى الطريقة أو الكيفية التي تُقاد بها تصرفات الناس، وهذه ليست شيئاً آخرَ سوى اقتراح شبكة تحليل لعلاقات السلطة هذه»[41].

والسؤل الذي يفرض نفسه في هذه الحال هو: ما الفرق بين السلطة والحكمانية؟ يمكننا القول إن الفرق الأساسي يكمن في أن مفهوم الحكمانية يعدُّ بمنزلة محاولة لتقديم منظور كلّي؛ لأنه قبل هذا التاريخ كان يتحدث عن الجزئي والهامشي والخاص، كالجنون، والجنس، والجريمة، والمرض، ... إلخ، وما كان يسميه ميكروفيزياء السلطة (microphysique du pouvoir) المنتشرة على الجسد الاجتماعي، ولكنه في هذه الدروس حاول أن يحلل ظاهرة عامة متمثلة في الاقتصاد والحكم الليبرالي؛ لذا هو بحاجة إلى منظور كلي عبرَّ عنه بالحكمانية، باعتبارها فنّاً في قيادة سلوك وتصرفات الآخرين[42]، وهو ما أكّده كثير من الباحثين؛ بل ذهب بعضهم إلى القول إن الحكمانية تمثل: «تحوّلاً جذريّاً وعميقاً في الأعمال اللاحقة لفوكو حول المعرفة والسلطة»[43]. وإذا صحّ هذا التحليل، فإن فوكو يكون قد تجاوز تحليلاته القائمة على ما سمّاه السلطة المجهرية (micro pouvoir) أو ميكروفيزياء السلطة، على الرغم من أنه ربط الليبرالية، بوصفها فناً في الحكم، بسلطة معيّنة هي السلطة الحيوية القائمة على السكان، وما تحتاجه من عمليات جزئية كالصحة والولادات والنظافة والأمن... إلخ[44]. والحقّ، إذا كان مفهوم الحكمانية هو المفهوم الجديد والبارز في تحليلات فوكو لليبرالية، فإننا نعتقد أن ثمّة، على الأقلّ، عنصرين أساسيين لا يمكن التقليل من قيمتهما في تحديد المسار الجديد لفلسفته السياسية والاجتماعية، ونعني بذلك مفهوم الذات النفعية التي تتميز عن الذات القانونية، وتتفوق عليها، بحكم ارتباطها بمصالحها وحريّتها، وكذلك مفهوم المجتمع، والمجتمع المدني على وجه التحديد، ودوره في ظهور الليبرالية، وفي الحدّ من سلطة دولة داعي المصلحة العليا[45].

هذا من الزاوية الداخلية، أمّا من الزاوية الخارجية، فإن الناظر في مختلف التعليقات النقدية التي صاحبت ظهور تحليلات فوكو حول الليبرالية، وتلك التي لا تزال تتناولها بالدراسة، يدرك بيسر الانقسام

41- Ibid., p.192

42- Jacques Bidet, Foucault et le libéralisme: Rationalité, révolution, résistance, in Actuel Marx, n40°, p.170

43- Vanessa Lemen and Miguel Vatter, The Government of Life: Foucault, Biopolitics and Neoliberalism, New York, Fordham University Press, 2014, p.283

44- Laurent Jeanpierre, Une sociologie foucaldienne du néolibéralisme est-elle possible? in Sociologie, V38, n,2° 2006, p.98

45- حول مفهوم المجتمع المدني عند فوكو انظر البحث الآتي: حسين يوسف بوكبر، مفهوم المجتمع المدني عند ميشيل فوكو بين تقنيات الحكم وإمكان المقاومة، تبين، العدد 18، المجلد الخامس، خريف 2016، ص12-46

الكبير في تقييم إسهام فوكو في دراسة الليبرالية، ولا سيّما من جهة تعيين موقفه. وإذا كان الموقف الخاص لا يهم كثيراً في الفهم، فإن الذي يعنينا هو تقييم هذه المساهمة من الناحية النظرية؛ بمعنى هل أسهم تحليل فوكو في فهم أفضل لليبرالية بوصفها نظاماً سياسيّاً واقتصادياً قائماً في الحاضر ويملك مستقبلاً جعلت منه بعض النظريات السياسية أفضل النظم السياسية وآخرها؟

لا يتردد عالم الاجتماع البلجيكي دانيال زمورا (Daniel Zamora) في الإقرار بأن فوكو يؤيد أطروحات الليبرالية الجديدة، وذلك لأنه بدلاً من أن ينتقد مذهب السوق الحرّ، نجده منجذباً نحو الليبرالية الاقتصادية، وذلك بحكم أننا نمتلك إمكانية قيام حكومة أقلّ تسلّطاً، وأقلّ بيروقراطيةً وانضباطاً مقارنةً بالدولة الاجتماعية التي رافقت نتائج الحرب العالمية الثانية في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي على حدٍّ سواء.[46]

ومن منظور قريب من زمورا، يرى بيستانا (Pestana) أن عدم الإحالة إلى الصراع الطبقي، واعتبار الدولة مجرّد مؤسسة انضباطية، ولا مبالاته المطلقة بمسألة التفاوت الاجتماعي، وتقديمه السياسات الاجتماعية التي اقترحها الليبراليون الجدد، ودفاعه عن الحرية، لا يمكن إلا أن يقرّبه من الليبرالية[47]. ولقد كان معروفاً عن فوكو عدم اكتراثه واهتمامه بالصراع الطبقي، وتأويله ماركس ضمن سياق ومعطيات القرن التاسع عشر فقط، كما بيَّن ذلك في كتابه المشهور (الكلمات والأشياء)، ونقده الدائم واللاذع للماركسية[48]، وفي الوقت نفسه دفاعه المتحمّس عن كلّ ما يتعلّق بالحقوق الفردية: «المنغرسة في فكر نيتشه»[49].

في مقابل هذا النقد الماركسي، الذي صاحب تقريباً مسار فلسفة ميشيل فوكو، سواء عندما صُنِّف ضمن المدرسة البنيوية، أم في تحليله المسألة السياسية عموماً باسم السلطة بوصفها علاقات قوة في وضع استراتيجي معين، أو في مناقشته لليبرالية، وذلك بحكم أن الماركسية كانت، ولا تزال، تشكّل تياراً ناقداً؛ بل مناهضاً لليبرالية، ولا سيّما الليبرالية الجديدة، فإننا نجد عند أنصار وتلاميذ فوكو تقييماً مغايراً لما قدمه حول الليبرالية. ولا يعنينا في هذا السياق إلا التأكيد على تلك العناصر التي تنسجم مع المسار العام لفلسفته.

46- Daniel Zamora, Sur Foucault, in Etudes marxistes, n°109, in: http://www.marx.be

لمزيد من التفصيل انظر الكتاب الذي أشرف عليه، وعنوانه: نقد فوكو:

Daniel Zamora (coordonne), Critiquer Foucault, Les années 1980 et la tentation néolibérale, Bruxelles, Editions Aden, 2014

47- J. L. Moreno Pestana, Foucault la gauche et la politique, Paris, Textuel, 2010, p.98

48- انظر على سبيل المثال لا الحصر حواره الموسوم: منهج من أجل معرفة العالم، كيف يمكن التخلص من الماركسية:

Méthodologie pour la connaissance du monde: comment se débarrasser du marxisme, in Dits et écrits 1954-1988, V. III, op-cit, p.595-618

49- كريستيان دو لا كمباني، فوكو والسياسة، ترجمة (م.إ.ق)، الفكر العربي المعاصر، العدد 71-70، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1989، ص122

ومن هذه العناصر القول إن إحدى أطروحات فوكو في دراسته لليبرالية تتمثل في القول إن ثمّة شيئاً محرّراً في الليبرالية بشكليها الكلاسيكي والجديد، ومن ثمّ إن ما قدمه لا يتعلق فحسب بنوع من جينيالوجيا أو تاريخ الليبرالية، وإنّما بنوع من التحليل الجديد الذي يقرن الليبرالية بالحرية من منظور جديد قائم على فكرة الحدّ التي تحتلّ مكانة أساسية في فلسفته. وهذا يعني أن الليبرالية في صيغتها الاقتصادية قد وضعت حدّاً لامتداد وانتشار دولة داعي المصلحة العليا باسم الاقتصاد، والسوق على وجه التحديد. وأنّ الليبرالية، منظوراً إليها بهذه الصفة تملك طاقة تحررية، وقدرة على المقاومة، ما دامت ترفع شعار: لا للحكم المفرط؛ بل تذهب أبعد من ذلك عندما تطرح سؤالاً جذريّاً، وهو: لماذا يجب أن يكون هنالك حكم؟ وهذا يجعلنا نربط بالضرورة بين تحليل فوكو لليبرالية والتحليل الذي قدّمه حول النقد في علاقته بالتنوير في محاضرة له في الجمعية الفلسفية الفرنسية[50]. وهنالك من رأى في هذه العلاقة بين الليبرالية الجديدة والنقد، كما حلّلها ميشيل فوكو، صورة معاصرة للميراث النقدي[51].

ولكن، إذا كان ميشيل فوكو قد قدم مقاربة جديدة في تحليل الليبرالية مقارنةً بالمنظرين الليبراليين الكلاسيكيين والجدد، تقوم على اعتبار الليبرالية نوعاً من الممارسة الحكمانية، وفنّاً في الحكم يتعين بقاعدة داخلية تتمثل في الاقتصاد، وتتحقّق في السوق، حيث أصبح السوق، وفقاً لتحليله، مجالاً للحقيقة يفرض على (ذواته) نوعاً من الاستقلالية الذاتية والتنظيم الذاتي، فإن سؤالاً منهجيّاً يفرض نفسه على مختلف التحليلات الناقدة والمؤيدة على حدٍّ سواء، وهو: كيف نفسر انتقال فوكو من (التفسير) المتعدد الأبعاد، أو منطق التعدد (logique de la multiplicité) الذي ينظر إلى الجوانب المختلفة (للظواهر) و(القضايا) التاريخية والاجتماعية التي درسها، كظاهرة الجنون والانحراف والمرض والجنس، إلى (التفسير) الأحادي لظاهرة أو قضية الليبرالية التي حددها بعامل واحد هو الاقتصاد، وبمعيار واحد هو السوق، أو، على الأقل، يعطي العامل الاقتصادي دوراً أوليّاً ومقرّراً، بما أنه حدّد الليبرالية على أنها فن الحكم بوساطة الاقتصاد[52]؟

على الرغم من جدارة هذا النقد المنهجي، يبدو لي، وذلك مهما كان رأينا في التحليلات التي قدمها فوكو حول الليبرالية، أنّ ثمة جانباً أساسياً يجب الإشارة إليه، ألا وهو وصفه الليبرالية بالعيش في خطر[53]. وهو ما يعني أنه في الوقت الذي يعمل فيه فنّ الحكم الليبرالي على ضمان بعض الحريات، عليه أن يعمل من أجل أن لا تتحول مصالح بعض الأفراد إلى خطر داهم يهدد الجماعة. وبالعكس، على هذا الفن الجديد أن لا يسمح للمصلحة

50- Geoffroy De Lagasnerie, La dernière leçon de Michel Foucault. Sur le néolibéralisme, la théorie et la politique, Paris, Fayard, 2012, p.75

51- Geoffroy De Lagasnerie, Néolibéralisme, théorie politique et pensée critique, in Raisons politiques, V.4, n,52° 2013, p.63-76

52- Emilie St-Pierre, Aux croisement des pensés de Hannah Arendt et de Michel Foucault sur le social: Le biopouvoir et la gouvernementalite, mémoire, université de Québec, Montréal, 2008, p.94

53- Mathieu Pott-Bonnville, Michel Foucault, L'inquiétude de l'histoire, Paris, PUF, 2004, p.292

الجماعية أن تتحول إلى وسيلة لقمع الحريات. ولكن الأمر يتجاوز الحسابات السياسية والاجتماعية في مسألة الحريات، بين تعزيزها وضرورة إقامة جاهزيات للحدّ منها إلى رؤية للحياة مؤداها أن الليبرالية تجعل الأفراد في وضعيات خطرة دائماً، وكما يقول: «لا وجود لليبرالية دون ثقافة الخطر»[54]. وهذا يعني أن الخطر في هذا الفن الجديد من الحكم يعدّ مبدأً منظماً.

تسمح لنا هذه المناقشة المختصرة والمحدودة، بالتأكيد على جملة من النتائج الأولية، أهمها:

تعد الليبرالية نوعاً من فنّ الحكم، الذي يتميز عن غيره من فنون الحكم بدور العامل الاقتصادي في الحدّ من سلطة الدولة، وفي أهمية الحرية الاقتصادية التي يمثلها الإنسان الاقتصادي، أو ما سماه الذات النفعية في مقابل الذات القانونية.

تعدّ الليبرالية أرضيةً تاريخيةً وإطاراً نظريّاً للسلطة أو السياسة الحيوية المعنية بموضوع السكان من جهة الصحة، النظافة، الولادات... إلخ، وبكل ما يتعلق بجاهزية الأمن. من هنا نستطيع القول، إن فوكو لم يدرس الليبرالية بوصفها نظرية سياسية تتكون من قضايا ومفاهيم وبراهين محددة، ولا بوصفها إيديولوجية وظيفتها تسويغ النظام القائم، وإنما بوصفها تقنية/تكنولوجيا في الحكم لها طريقتها في حكم الناس/السكان، وقيادة سلوكهم وتصرفاتهم، وتتميّز عن بقية أشكال الحكم في أنها تحاول أن تضع حدّاً للحكم المفرط، ولاسيّما لحكم داعي المصلحة العليا للدولة، وذلك باسم حرية السوق.

لا يبدو استعماله مفاهيم الحكم والحكومة والحكمانية تخلّياً عن مفهوم السلطة الذي عرضه في كتابيه (المراقبة والمعاقبة)، و(إرادة المعرفة)، وإنّما هو توسيع لمجاله، وتحديد لبعض عناصره الأساسية، ومحاولة لتقديم تصوّر كلّي للمسألة السياسية. وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى تركيز فوكو، من جهة، على فكرة الحرية بما هي ممارسة غرضها الحدّ من السلطة أو الحكومة أو الحكمانية، ومن جهة أخرى تأكيده أن الليبرالية تعني (العيش في خطر)، وأنه لا وجود لليبرالية من دون ثقافة الخطر.

لعلّ أهم ما يميّز الليبرالية الجديدة مقارنةً بالليبرالية الكلاسيكية هو محاولتها إعادة تشكيل المجتمع على أساس نموذج المؤسسة، أو المؤسسات الصغيرة، وإعادة بعث مفهوم الإنسان الاقتصادي. وتعدُّ العودة إلى المؤسسة سياسة اقتصادية، وفي الوقت نفسه سياسة في تحويل المجال الاجتماعي برمّته إلى اقتصاد.

على الرغم من غلبة الطابع الاقتصادي على تحليل فوكو، لم يمنعه ذلك من تقديم قراءة جديدة لمذهب المنفعة، ولا سيّما من جهة علاقته بالسياسة عموماً، وبالليبرالية على وجه التحديد. وكذلك تطبيقه التحليل

54- Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p.68

الوضعي المنطقي، ونظرية أفعال الكلام في المجال الاقتصادي، على نظريات الليبراليين الجدد، والأمريكان منهم تحديداً.

إذا كان فوكو يحدّد الليبرالية بالاقتصاد، وليس بالسياسة والأخلاق، فإن سؤالاً وجيهاً يفرض نفسه، وهو: هل هنالك تماثل بين الرأسمالية، باعتبارها نظرية في الاقتصاد والليبرالية باعتبارها نظرية في السياسة والأخلاق؟ لا نجد جواباً فاصلاً، وكلّ ما نقرأه هو إقراره بالترابط بين الرأسمالية والليبرالية في بعض الفترات، والتفاوت في فترات أخرى.

لا نستطيع، في تقديري، فهم موقف فوكو من الليبرالية بعيداً عن موقفه من الماركسية. يظهر ذلك جليّاً في حضور القاموس الماركسي والنظرية الماركسية ومجمل القضايا التي طرحتها الماركسية، وعلى رأسها الاقتصاد الذي كانت له الأولوية في تحليل الليبرالية، وبه حدّدها؛ حيث لا نستطيع أن ننكر أوجه المماثلة بين تحليله والتحليل الماركسي، إلا أنّ هذه المماثلة ظاهرية فحسب، لأننا عندما ننظر في علاقة الاقتصاد بالقانون على سبيل المثال، فإننا نجده يرفض أن يكون القانون مجرّد عنصر في البنية الفوقية، كما تقول بذلك الماركسية، وإنما رأى في القانون جزءاً من البنية التحتية، أو، وفقاً للمصطلح الماركسي الذي يستعمله فوكو، جزءاً من علاقات الإنتاج وليس جزءاً من البنية الفوقية، موافقاً بذلك طرح ماكس فيبر الذي انتصر لأطروحاته. وكذلك في إقراره بغياب حكمانية اشتراكية، أو ما سمّاه غياب فنّ اشتراكي في الحكم، وأن الاشتراكية لا تمتلك عقلانية في الحكم، أو كما يقول: «ولكن ما سأقوله هو أن ما ينقص الاشتراكية ليس نظرية في الدولة، وإنّما ينقصها العقلانية الحكمانية»[55]. ويبدو لي أن هذا النقد لا يخرج عن تحليله لمفهوم السلطة؛ حيث ميّز بين الطرح القانوني؛ أي الليبرالي القائم على القانون والمؤسسات، والطرح الماركسي القائم على الصراع الطبقي، ومن ثمّ عدم كفاية النموذج الماركسي في الحكم أو السلطة عند فوكو قد فصل فيه قبل هذا التاريخ، وأن ما قدمه بمناسبة تحليله لليبرالية لا يعدو أكثر من تفصيل، لكنّه يؤكّد، في الوقت نفسه، ما يمكن تسميته الحوار الدائم والصعب والمحرج، الذي دأب فوكو على إجرائه مع ماركس والماركسية.

ليست الليبرالية، في منظور فوكو، نظرية فلسفية، أو إيديولوجية سياسية، وإنما هي ممارسة حكمانية. ووفقاً لهذا التحليل، فإن الليبرالية تقطع مع شكل الدولة المتمثل في داعي المصلحة العليا للدولة الذي ظهر في القرن الثامن عشر، وانتشر في القرن التاسع عشر، وتؤسّس لقاعدة (لا للحكم المفرط). لذا، فإن الليبرالية مشروطة بالنقد، ومن غير الممكن ممارسة الحكمانية الليبرالية دون «النقد»، أو كما يقول: «أرى في الليبرالية شكلاً من التفكير النقدي حول الممارسة الحكمانية»[56].

55- Ibid., p.93

56- Ibid., p.327

لا ينفصل هذا النقد عن إشكالية المجتمع، والمجتمع المدني تحديداً. ولقد قدّم فوكو فكرة في غاية الأهمية في تقديرنا، وهي: «إن التفكير الليبرالي لا ينطلق من وجود الدولة، متخذاً من وجود الحكومة وسيلةً لبلوغ هذه الغاية الخاصة بها، ولكنه ينطلق من المجتمع الذي يكون في علاقة معقدة مع الدولة داخلياً وخارجياً»[57]، وذلك بحكم طرح المجتمع السؤال الآتي: «ما الذي يجعل وجود حكومة أمراً ممكناً، وما الغاية التي يجب أن تتبعها تجاه المجتمع حتى تسوغ وجودها؟»[58].

وأخيراً، إن السؤال الذي قد يطرحه القارئ على نصّ فوكو هو: أين العدالة والمساواة في هذا التحليل التاريخي والنظري لليبرالية؟ وهل الحرية، إذا افترضنا جدلاً أن الليبرالية تضع حدّاً للدولة، كافية وحدها لترك مسائل العدالة الاجتماعية جانباً، وعدم الاهتمام بمسائل المساواة، والاكتفاء بتحليل السياسات الاجتماعية وسياسات الضمان الاجتماعي بوصفها تقنيات مراقبة أو جاهزيات أمنية؟ ولماذا لم يهتم فوكو بتاريخ ظهور هذه السياسات التي كانت نتيجة نضال وصراع اجتماعي خاضته الطبقات الاجتماعية المحرومة في أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولا سيّما الطبقة العاملة؟ ثمّ أين هذا التحليل من حديث فوكو عن المقاومة، ألم تشكل السياسة الاجتماعية، التي اعتمدتها البلدان الغربية، وفي ألمانيا وفرنسا وإنجلترا خاصةً، مكسباً جاء نتيجة صراع ومقاومة القوى الاجتماعية مع القوى الليبرالية؟ لا نجد أثراً لهذه الاسئلة في تحليل فوكو لليبرالية. من هنا، فإن الرأي القائل بأن فوكو (افتتن) بالليبرالية له ما يسوغه. نعم، إننا نقرأ وصفاً وتشخيصاً لليبرالية والليبرالية الجديدة، ولكنّنا لا نقرأ أيَّ إشارة لأيّ بديل، سواء داخل الليبرالية أم خارجها. وإذا كان صحيحاً أن فوكو يحجم، كعادته، عن تقديم البدائل، ويعدّ غياب البديل أو البدائل سمة مركزية في فلسفته، إلا أن هنالك شيئاً في تحليله لليبرالية والليبرالية الجديدة يلمسه القارئ، وهو الإشادة بالحرية التي حققتها الليبرالية، وكأن فوكو قد توقّف عن وصفه المحايد لينتقل إلى نوع من التفضيل لقيمة الحريّة على حساب قيمتي العدالة والمساواة المؤسّسة لليبرالية، كما هو معلوم[59].

57- Ibid., p.325

58- Ibid., p.325

59- هنالك نقاش واسع ومعقد بين الليبراليين حول مكانة هذه القيم الثلاث، انظر على سبيل المثال المرجع الآتي:

Catherine Audard, Qu'est-ce que le libéralisme, Ethique, politique, société, Paris, Gallimard, 2009.

المصادر والمراجع

أوّلاً: العربية

حسين يوسف بوكبر، مفهوم المجتمع المدني عند ميشيل فوكو بين تقنيات الحكم وإمكان المقاومة، تبيُّن، العدد 18، المجلد الخامس، خريف 2016

كريستيان دو لا كمباني، فوكو والسياسة، ترجمة (م.إ.ق)، الفكر العربي المعاصر، العدد 70-71، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1989

ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت/ لبنان، 2003

ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت/لبنان، 1990

ميشيل فوكو، ما التنوير؟ ترجمة الزواوي بغوره، دار آفاق للنشر، الكويت، ط2، 2016.

ميشيل فوكو، دروس، ترجمة محمد ميلاد، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء/ المغرب، 1994.

ثانياً: الأجنبية:

Catherine Audard, Qu'est-ce que le libéralisme, Ethique, politique, société, Paris, Gallimard, 2009

Daniel Zamora, Sur Foucault, in Etudes marxistes, n°109, in: http://www.marx.be

Daniel Zamora (coordonne), Critiquer Foucault, Les années 1980 et la tentation néolibérale, Bruxelles, Editions Aden 2014

Emilie St-Pierre, Aux croisement des penses de Hannah Arendt et de Michel Foucault sur le social: Le biopouvoir et la gouvernementalité, mémoire, université de Québec, Montréal, 2008

F. Bilger, La pensée économique libéral de l'Allemagne contemporaine, Paris, Librairie Générale de Droit, 1964

Geoffroy De Lagasnerie, Néolibéralisme, théorie politique et pensée critique, in Raisons politiques, V.4, n°52, 2013.

Geoffroy De Lagasnerie, La dernière leçon de Michel Foucault. Sur le néolibéralisme, la théorie et la politique, Paris, Fayard, 2012

Jacques Bidet, Foucault et le libéralisme: Rationalité, révolution, résistance, in Actuel Marx, n°40, 2006.

J. L. Moreno Pestana, Foucault la gauche et la politique, Paris, Textuel, 2010

Laurent Jeanpierre, Une sociologie foucaldienne du néolibéralisme est-elle possible? in Sociologie, V38, n°2, 2006.

Mathieu Pott-Bonnville, Michel Foucault, L'inquiétude de l'histoire, Paris, PUF, 2004

Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, Cours au Collège de Frnce.1977-1978, Paris, Gallimard-Seuil, 2004

Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, Cours au Collège de France.1978-1979, Paris, Gallimard-Seuil, 2004

Vanessa Lemen and Miguel Vatter, The Government of Life: Foucault, Biopolitics and Neoliberalism, New York, Fordham University Press, 2014

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021